برنامج الأغذية العالمي
Programme Alimentaire Mondial
World Food Programme
Programa Mundial de Alimentos

المجلس التنفيذي
الدورة العادية الثالثة

روما، ٢٣ - ٢٠٠٠/١٠/٢٦

تقارير التقييم

البند ٥ من جدول الأعمال

مقدمة للمجلس لينظر فيها

عمليتا الطوارئ في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ٥٩٥٩ و٥٩٥٩ (التوسع الأول)

تقديم المساعدات الطارئة للمجموعات الضعيفة

A

Distribution: GENERAL
WFP/EB.3/2000/5/3
13 September 2000
ORIGINAL: ENGLISH

طبعت هذه الوثيقة في عدد محدود من النسخ. يمكن الإطلاع على وثائق المجلس التنفيذي في صفحة برنامج الأغذية العالمي في شبكة انترنت على العنوان التالي: (http://www.wfp.org/eb_public/EB_Home.html)

مذكرة للمجلس التنفيذي

الوثيقة المرفقة مقدمة للمجلس التنفيذي لينظر فيها

تدعو **الأمانة** أعضاء **المجلس** الذين يرغبون في إبداء بعض الملاحظات أو لديهم استفسارات تتعلق بمحتوى هذه الوثيقة الاتصال بموظفي برنامج الأغذية العالمي المذكورة أسماؤهم أدناه، ونرجو أن يتم الاتصال قبل ابتداء اجتماعات المجلس التنفيذي بفترة كافية.

مدير مكتب التقييم (OEDE): Mr A. Wilkinson رقم الهاتف: 066513-2029

كبير موظفي مكتب التقييم (OEDE): Mr R. Huss رقم الهاتف: 066513-2358

الرجاء الاتصال بمشرف وحدة التوزيع وخدمات الاجتماعات إن كانت لديكم استفسارات تتعلق بإرسال الوثائق المتعلقة بأعمال المجلس التنفيذي أو استلامها وذلك على الهاتف رقم: (066513-2328).

ملخـــص

واجهت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية منذ عام ١٩٩٥ سلسله من الكوارث الطبيعية. وفاقمت المشـــاكل الخطـــيرة التي عانى منها القطاع الصناعي الكبير في تلك الجمهورية من آثار تلك الكوارث طوال التسعينات. ونتيجة لذلك تعـــوض الأمن الغذائي لتهديد خطير تتطلب تدخل برنامج الأغذية العالمي من خلال عمليتين متتابعتين للطـــوارئ همـــا الآن فـــي مرحلتهما الخامسة التي تمتد إلى سنة واحدة.

واتسم الجو العام الذي نُفذت فيه العمليتان في البداية بمستوى منخفض من التفاهم بين جمهوريـــــة كوريـــا الديمقراطيـــة الشعبية **والبرنامج** ونتيجة لغياب المعلومات المقتسمة عن النهج وإجراءات الرصد التي ينبغي أن تُتبع، اضطُر **البرنـــامج** لإدخال نظام للرصد خاص به وتوسيعه. ولقد تحسن الفهم المتبادل بين الحكومة والمجتمع الإنساني الدولي بصورة كبـيرة جداً في خلال الأعوام الأربعة ونصف العام الأخيرة.

وخلصت بعثة التقدير إلى أن الهدف من تدخل **البرنامج**، المتمثل في إنقاذ أرواح الناس وذلك بالحيلولة دون تحول النقص في الأغذية إلى وضع تنتشر فيه المجاعة، قد تم تحقيقه. ولكن لا يزال الوضع المتعلق بالأمن الغذائي هش للغايـــة إذ أن حجم الإنتاج الزراعي لا يكفي لمقابلة الاحتياجات الدنيا للسكان. ويُرجح أن تكون آليات التصدي المحلية قد لعبت دورهـــا في تخفيف آثار المشكلة، ولذلك فليس من الممكن إثبات علاقة سببية مباشرة بين معونة **البرنـــــامج** الغذائيـــة والتحســـن الملحوظ في الوضع التغذوي. ولكن من الواضح أن المساعدات التي توافرت عن طريق **البرنامج** كـــان لـــها دور هـــام وحاسم فيما أحرز من نجاح حتى وإن لم تكن هناك بيانات محكمة تؤكد ذلك.

وهناك حاجة لأن يضع **البرنامج**، بالتعاون مع الحكومة،استراتيجية على الأجل المتوســـط للإغاثـــة، وتخفيـــف وطـــأة الكوارث، والإنعاش تتسم بالوضوح. كما ينبغي أن ينتقل **البرنامج** إلى نظام مبسط لتحديد المستفيدين وهيكـــل البرنـــامج يقوم، ضمن أمور أخرى، على تجربة جمهورية كوريا الديمقراطية وخبرتها في مجالي الزراعة والصناعـــات الثانويـــة، وعلى تكامل تدخلات وكالات الأمم المتحدة. وينبغي على الحكومة ومجتمع الجهات المانحة تضمين كل أنشطة **البرنـــامج** في عملية واحدة للإغاثة الممتدة والإنعاش في أقرب فرصة ممكنة.

مشروع القـــرار

لعل المجلس يود اعتماد التوصيات الواردة في تقرير التقييم "عمليتا الطوارئ ٥٩٥٩ و٥٩٥٩ (التوسع الأول) فـــي جمهوريـــة كوريـــا الديمقراطيـــة الشـــعبية "تقديـــم المســـاعدات الطارئـــة للمجموعـــات الضعيفـــة" (الوثيقة WFP/EB.3/2000/5/3) وأن يأخذ علما بالملاحظات التي أبداها المندوبون.

معلومات أساسية

السمات الرئيسية للقطر

١- استعادت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية عافيتها بعد الحرب الكورية وأصبحت دولة صناعية لها سياسة تقوم على الاكتفاء الذاتي مما قادها إلى تبني سياسات الزراعة الكثيفة. وفي مطلع التسعينات، وأثر إنهاء علاقات جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية المتميزة مع البلدان الاشتراكية في أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتي بصورة سلبية على اقتصادها.

٢- وتُشكل طبغرافية البلد عائقاً في وجه القطاع الزراعي إذ تصل نسبة الأراضي ذات الطبيعة الجبلية إلى ٨٠ في المائة بينما لا تتعدى مساحة الأراضي الصالحة للزراعة ١٨ في المائة. ويتسم الشتاء بالقسوة كما يتسم موسم الزراعة بالقصر. والتربة فقيرة وهناك أيضاً المخاطر الكبيرة المتمثلة في تعرية التربة في المناطق المرتفعة. وتشكل الحبوب الغذائية (الأرز والذرة) الأغذية الرئيسية في البلاد. وتقليدياً كانت الغلة من محاصيل الحبوب عالية ولكن تحقيق هذه النتائج كان يتم نتيجة للاستخدام المكثف للأسمدة الكيماوية. وقد أدى شح المدخلات، وتدهور التربة، وانتشار الآفات والأمراض إلى خفض الغلة إلى نصف متوسط ما كانت عليه في الماضي. وقد تبنى السكان، في محاولة للتصدي لمشكلة شح الأغذية، ممارسات كان لها مردود سلبي على الأمن الغذائي في الأجل الطويل، مثل الزراعة على سفوح التلال. ويمثل الحصاد الواسع النطاق لمنتجات الغابات لتلبية احتياجات الأسر من الطاقة مصدراً آخر للقلق.

٣- وعانت جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية منذ عام ١٩٩٥ من سلسلة من الكوارث الطبيعية التي أثرت على أمنها الغذائي. وفي صيف عام ١٩٩٧، الذي جاء عقب عامين من الفيضانات، واجهت البلاد موجة جفاف حادة وعاصفة مدمرة. ونتيجة لذلك، انخفض إنتاج الأرز والذرة بصورة كبيرة. وقادت عدة عوامل تتمثل في نقص الأغذية، والزيادة في المشاكل الصحية، والأزمة التي شهدتها الخدمات الصحية إلى ارتفاع كبير في نسبة الوفيات. وأوضح مسح تغذوي أجرى في عام ١٩٩٨، أن ١٦ في المائة من الأطفال يعانون من سوء التغذية الحاد (الهزال والنقص في الوزن مقابل الطول) ويعانى ٦٢ في المائة من الأطفال من قصور في النمو (النقص في الطول مقابل العمر).

٤- وابتداءً من عام ١٩٩٧، لاحظ موظفو **البرنامج** بعض التحسن في الوضع الغذائي لتلك المناطق التي تيسر لهم فرص الوصول إليها نتيجة لمدخلات كبيرة من المعونة الغذائية ومواسم حصاد أفضل. ولكن ينبغي توخي الحذر في تطبيق هذا التقييم على البلد كله، إذ أن الإنتاج الزراعي لا يكفي حتى لمقابلة الاحتياجات الدنيا للسكان، ولا تزال هناك حاجة "لشبكة أمان" بغية المحافظة على الوضع الصحي للمجموعات الضعيفة.

العمليات كما تم تصميمها

٥- تمثلت استجابة **البرنامج** لأزمة ١٩٩٥ – ١٩٩٧ في عملية الطوارئ ٥٧١٠، التي وسعت مرتين، لصالح جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وأجيزت عملية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ٥٩٥٩ في بداية عام ١٩٩٨ لمدة ١٢ شهراً واستهدفت مساعدة الأطفال والمجموعات الضعيفة الأخرى بصورة خاصة. وقد خُصص ثلث الالتزام لأنشطة الغذاء مقابل العمل ، لاسيما الأنشطة ذات الصلة بإعادة إعمار البنية الأساسية الريفية. وقد وصل مجمل الالتزام لعملية الطوارئ ٥٩٥٩ إلى ٣٤٥,٨ مليون دولار توفر نحو ٦٠٣ ٠٠٠ طن من السلع. ووُسِّعت هذه العملية لاحقاً بعد

إجازة عملية الطوارئ ٥٩٥٩ (التوسع الأول) في عام ١٩٩٩. ووصلت التكاليف الإجمالية التي تحملها **البرنامج** لـــهذه المرحلة إلى ٢٦٠,٣ مليون دولار لمقابلة التزام يبلغ ٠٠٠ ٥٨٥ طن من السلع ويغطي فترة تمتد مـــن يوليـــو/تمـــوز ١٩٩٩إلى يونيو/حزيران ٢٠٠٠ . وقد اقتصر التوزيع في عمليتي الطوارئ هاتين على تلك المقاطعات التـــي أتيحـــت لمراقبي **البرنامج** فرص الوصول إليها والتي يبلغ عددها ١٦٣مقاطعـــة مـــن أصـــل ٢١١ مقاطعـــة اعتبـــارا مـــن ٢٠٠٠/١٢/٢٩.

٦- وقد كانت الأهداف المتوخاة من عمليتي الإغاثة ٥٩٥٩ و ٥٩٥٩(التوسع الأول) هي : (أ) إنقاذ الأرواح وذلـــك بالحيلولة دون تحول النقص في الأغذية إلى وضع تنتشر فيه المجاعة ؛ (ب) المحافظة على الوضع الصحي والتغذوي للأطفال الصغار والمجموعات الضعيفة الأخرى التي يتم تحديدها ؛ (ج) دعم الإنعاش الاقتصادي من خـــلال أنشـــطة الغذاء مقابل العمل.

تقييم مسوغات مساعدات البرنامج

٧- ويظل وضع الأمن الغذائي في جمهورية كوريا الديمقراطية هشا للغاية، كما أن العجز الغذائي لم يعـــد مشـــكلة تتسبب فيها ظروف الطوارئ. فانعدام العملات الأجنبية لشراء الأغذية، والمدخلات الزراعية، والمواد الخام اللازمـــة للمعالجة محليا، علاوة على تأجيل الصيانة وقدم المعدات، والقطوعات في الإمداد الكهربائي جعلـــت الآلات وبعـــض المعدات التي تستخدم في الري غير قابلة للاستعمال. ويبين ميزان العرض والطلب، الذي يقوم على تقدير للمحـــاصيل وما يعرض من الأغذية ظلت تضطلع به سنويا بعثات مشتركة بين منظمة الأغذية والزراعة و**البرنـــامج** منـــذ عـــام ١٩٩٥، أن جمهورية كوريا الديمقراطية تعاني من فجوة غذائية كبيرة مع متوسط نقص سنوي (متطلبات من الواردات لا يتم تغطيتها) يصل إلى ١,٢ مليون طن.

٨- وخلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٩ ، لم يغط الفارق بين العجز المقدر في الحبوب والمعونة الغذائية بالواردات التجارية إطلاقا. وعندما بلغت الأزمة ذروتها في عام ١٩٩٦-١٩٩٧، وبعد أخذ المعونة المحلية، وصـــافي الإنتـــاج المحلـــي والواردات التي بلغ عنها في الاعتبار، انخفضت نسبة توافر الحبوب بحسب الفرد بنحو ٢٥ في المائة عما هو مطلوب. وارتفع الإنتاج الزراعي بصورة طفيفة خلال العامين الماضين، ولكن يبدو أن جمهورية كوريا الديمقراطية قد دخلـــت مرحلة تنخفض فيه المدخلات والمخرجات معا في المجال الزراعي. وتظل المعونة الغذائية مطلب أساسي لأمن البلـــد الغذائي نسبة للمحدودية الشديدة التي تتسم بها قدرة الحكومة على الاستيراد التجاري.

٩- وأثر النقص في الأغذية بصورة سلبية على الوضع التغذوي للسكان كما أوضح مســـح مشـــترك، اتســـم بدقـــة إحصائياته، قامت به منظمة اليونسيف، و**البرنامج**، والاتحاد الأوروبي، والحكومة في عام ١٩٩٨. كما اتضـــح أن ١٦ في المائة من الأطفال دون سن السابعة الذين يعيشون في المناطق التي يمكن الوصول إليها يعانون من سوء التغذيـــة الحاد. ولقد وصل مستوى الإصابة بسوء التغذية حدا يتطلب توفير التغذية التكميلية الشـــاملة لأغلـــب النـــاس الذيـــن يواجهون المخاطر على الصعيد التغذوي ويعني ذلك الأطفال دون سن الخامسة والحوامل والمرضعات.

تقييم العمليات

دور المعونة الغذائية

⇦ *تغذية المجموعات الضعيفة*

١٠- وفي عام ١٩٩٦، بدأ **البرنامج** نشاطه لتغذية المجموعات الضعيفة بغية تعويض النقص الذي تسببت فيه مشاكل متزايدة حالت بين الحكومة وتوفير ما يكفي من الأغذية لمؤسسات الأطفال. وباستهدافه لدور الحضانة ورياض الأطفال رمى البرنامج ليس لمساعدة أكثر الناس ضعفا فحسب ولكن أيضا لضمان وصول الأغذية إلى المستفيدين المعنيين من خلال التغذية في الحال. وزاد حجم الحصص من تكملة يبلغ حجمها ١٥٠ غراما من خليط الذرة والصويا في عام ١٩٩٦، توفر حوالي ٤٠ في المائة من متطلبات الطاقة و١٠٠ في المائة من أغلب المغذيات الدقيقة، إلى حصص معززة تلبي ٨٠ في المائة من الاحتياجات للطاقة. وفي عام ١٩٩٧، وسعت أنشطة تغذية المجموعات الضعيفة لتشمل تغطية المستشفيات أيضا. ووسعت هذه التغطية مرة أخرى في عام ١٩٩٩ لتشمل دور المسنين.

١١- دعمت البيانات الكمية المتعلقة بالوضع التغذوي للأطفال في رياض الأطفال ودور الحضانة التزام **البرنامج** بتوفير المزيد من المساعدة الغذائية والاستمرار في التركيز على الأطفال. وتوفر الحصص التي توجه إلى المجموعات الضعيفة المعنية من خلال هذه المؤسسات ما يكفي من الطاقة والمغذيات الدقيقة. وسيسهم تضمين خليط الذرة والصويا في الحصص المخصصة للمرضى في المستشفيات، خاصة للمرضى في مستشفيات الأطفال،في تعزيز القيمة الغذائية للحصة بدرجة أكبر. وتشمل عملية الطوارئ ٥٩٥٩ أطفال المدارس، والأمهات الحوامل والمرضعات (في عام ١٩٩٨) وكبار السن (في عام ١٩٩٩). وحاليا، تغطي أنشطة تغذية المجموعات الضعيفة ٦,٤ مليون شخص في تسع مجموعات مختلفة مستهدفة يحصلون على ما جملته سبع أنواع من الحصص.

١٢- كان من المقرر في البداية أن يحصل أطفال المدارس على مائة غرام من البسكويت مع الحبوب والسكر اللذان يوفران في شكل مشروب ساخن. ولكن نظرا لانعدام مرافق الطهي والتسخين لم توفر الحصص وفق ما كان مقررا، ووزعت هذه الحبوب وخليط الذرة و الصويا على التلاميذ. وليس من المرجح أن يعود مثل هذا التوزيع بالفائدة على أطفال المدارس فقط لأن هذه السلع تحتاج إلى الإعداد في البيوت. ونظرا للتوافر المنخفض، وصلت كمية البسكويت التي تسلمها **البرنامج** اعتبارا من مارس/آذار ٢٠٠٠ إلى ما يقل عن ٥ في المائة من أرقام التخطيط.

١٣- ولا تزال الحصص المخصصة للأمهات الحوامل والمرضعات تتكون من الحبوب وزيت الطعام،وهي أغذية تفرض طبيعتها دمجها في غذاء الأسرة مما يقلل من الأثر المتوخى منها. هناك إذن ما يبرر بالكامل هدف **البرنامج** لاستبدال هذه الحصة بحصة تتمتع بالمزيد من الفعالية على مستوى التكاليف والقيمة التغذوية. ولكن هناك سؤال تطرحه البعثة حول ما إذا كانت المعكرونة المرققة المقواة هي السلعة المناسبة أكثر من غيرها، خاصة فيما يتعلق بالتوجيه الذاتي.

١٤- ومنذ العام ١٩٩٧، وضع **البرنامج** مبادرات متنوعة لمعالجة الأغذية محليا. ولعب **البرنامج** دورا حاسما في تعزيز زيادة إنتاج الأغذية المخلوطة من خلال ما وفره من معدات أساسية ومعرفة فنية. ويقوم مصنع ينتج الأغذية للأطفال الصغار وغيرهم ممن لهم احتياجات تغذوية خاصة الآن بتجهيز خليط الذرة الشامي والصويا. ولكن لاحظت

البعثة أن الإنتاج يتوقف في بعض الأحيان نسبة لعدم توافر جميع المكونات أو نتيجة لانقطاع التيار الكهربائي. وتشير التجربة التي اكتسبت إلى الآن أن هناك إمكانيات جيدة لزيادة إنتاج الأغذية المخلوطة.

١٥- وقدرت البعثة المجهود الذي بذل في عمليات معالجة مجموعة متنوعة من السلع المحلية نتج عنها تحويل الحبوب إلى أغذية تجد قبولا أكثر وتوفر المغذيات الدقيقة للمجموعات السكانية الضعيفة. وساهم دعم **البرنامج** لإعادة إعمار المرافق غير المستعملة أيضا في إرساء دعائم علاقة تتسم بالمزيد من التفاعل مع الحكومة. ولكن البعثة ترى أن هناك ضرورة لرصد الحاجة للمعكرونة المرققة التي تنتج محليا وجدواها وفعاليتها فيما يتعلق بالتكاليف بصورة دقيقة.

⇦ *أنشطة الغذاء مقابل العمل*

١٦- وفي عام ١٩٩٦شرع **البرنامج** في تنفيذ أنشطة الغذاء مقابل العمل في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وذلك في إطار عملية الطوارئ ٥٧١٠ (التوسع الأول). ولقد استخدم **البرنامج**، منذ أن بدأ عملياته للطوارئ في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، بشكل مباشر قدرا كبيرا من الموارد يبلغ حوالي ٠٠٠ ٢٢٨ طن للاضطلاع بهذه الأنشطة. وتتمثل المبررات لمشروعات الغذاء مقابل العمل في سياق عمليات الطوارئ في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية في الحاجة إلى توفير فرص العمل للعمال الذين يعيشون في أطراف المدن وأيضا العمال الريفيين الذين لا يعملون في القطاع الزراعي في القطاعات الصناعية غير المستغلة بشكل كامل. وكان العمال في الحضر من أكثر الناس معاناة من الشح في الأغذية لأن الكثير منهم يعتمدون بصورة كاملة على نظام التوزيع العام. ويحصل العمال الذين يشاركون في أنشطة الغذاء مقابل العمل على حصة يومية تتكون من كيلو غرامين من الحبوب لكل أسرة (عامل واحد زائدا اثنان ممن يعيلهم) من مراكز نظام التوزيع العام.

١٧- وتتمثل أهداف مكون أنشطة الغذاء مقابل العمل عموما في التصدي لبعض الأسباب الأساسية للهشاشة وانعدام الأمن الغذائي. فعلاوة على توفيرها لمساعدات الإغاثة للأسر التي تعاني من انعدام الأمن الغذائي، ساهمت تدخلات أنشطة الغذاء مقابل العمل في تعزيز إعادة الإعمار على المستوى الزراعي مما سيساعد في زيادة الأمن الغذائي عموما واستعادة التوازن الأيكولوجي. وتشكل الأنشطة التالية من بين أنشطة الغذاء مقابل العمل التي يضطلع بها، والتي يبلغ عددها ١٥ نشاطا، أهم الأنشطة : (أ) إنعاش وتعمير البنيات الأساسية المنتجة والوقائية مثل السدود البحرية التي أصيبت بأضرار، وأنظمة الري والصرف المدمرة، و إعادة تقسيم الأرض ؛ (ب) الحيلولة دون وقوع الناس ضحايا للهشاشة في مواجهة الكوارث في المستقبل أو خفض مستوى تعرضهم للهشاشة وذلك من خلال أنشطة مثل أعمال الحفريات الرامية إلى إزالة الطمي من ضفاف الأنهار والقنوات حتى يتسنى القيام بعمليات الري وغرس الأحراج.

١٨- وتنفذ مشروعات الغذاء مقابل العمل بوصفها أنشطة فرعية في عمليات الطوارئ. ولكن البعثة لاحظت أن الحكومة على جميع مستوياتها تنظر إلى مشروعات الغذاء مقابل العمل من منظور الإنعاش وتعطيها، نتيجة لذلك، موقعا متقدما على لائحة أولوياتها. وتتسق أنشطة الغذاء مقابل العمل بصورة جيدة مع ممارسات المجتمعات المحلية في كوريا الديمقراطية لحشد العمالة حسب الحاجة. ولقد تحسنت نوعية المشروعات التي يدعمها **البرنامج** عبر الزمن.

١٩- تلعب الحكومة دورا حاسما في عملية اختيار المشروعات لأن اقتراحات المشروعات تمر عبر اللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات ابتداء بالمقاطعات، ومرورا بالأقاليم، وانتهاء بالمستوى المركزي في بيونغيانغ. ويضطلع **البرنامج** واللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات بعد ذلك بتقدير ميداني مشترك تقدم استنتاجاته إلى لجنة استعراض المشروعات التي يترأسها **البرنامج** واللجنة. أما اقتراحات المشروعات التي تقدم فهي جيدة نسبيا.

وتولي اللجنة الاهتمام اللازم للاحتياجات المتعلقة بهشاشة الأوضاع وإعادة الإعمار. بيد أن معايير الاختيار لا تتوافر بسهولة فهي ليست مضمنة في وثيقة واحدة ولكنها تطور تدريجيا أثناء اجتماعات اللجنة المتعاقبة.

٢٠- تتوافر لموظفي الطوارئ التابعين **للبرنامج** فرص الوصول إلى مواقع المشروعات قبل وأثناء وبعد التنفيذ. وتتم الزيارات التي يقوم بها مراقبو **البرنامج** للمواقع، ومتابعتهم لعمليات توزيع الأغذية، والمعاينات التي يجرونها مع العمال، وزياراتهم للأسر غالبا من غير أن تفرض أي قيود عليها. وتشمل جوانب التحسن التي استرعت انتباه البعثة التعاون بصورة أوثق بين **البرنامج** واللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات فيما يتعلق بأنشطة الرصد، وسيساهم اقتسام نتائج الرصد على نحو أوسع في تعزيز هذا التعاون. وهناك ما يشير إلى أن الترتيبات الخاصة بالرصد المشترك مرضية. ويضطلع أيضا بعمليات تقييم للمشروعات التي تكتمل.

٢١- اشترك **البرنامج** وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة اليونيسيف واللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات في تنفيذ مشروعين واعدين لإعادة بناء الملاحات العامة ولإضافة اليود لجزء من الملح الذي ينتج. وتقدر الطاقة الإنتاجية لهذه الملاحات بعد إعادة إعمارها بالكامل ب١٥٠ ٠٠٠ طن من الملح الخشن. ويتوقع أن يضاف اليود إلى ٧ آلاف طن من الملح سنويا. ويشكل النقص في الطاقة ومواد التغليف العائق الرئيسي في وجه زيادة الإنتاج. وتتمثل الأهداف الرئيسية لهذه المشروعات في الآتي : (أ) الحيلولة دون ظهور الأمراض المرتبطة بنقص اليود والقضاء عليها وذلك من خلال إضافة اليود إلى ملح الطعام ؛ (ب) ضمان توافر ما يكفي من الملح الخشن المنتج محليا ومستوى جودته من خلال إعادة إعمار الملاحات العامة؛ (ج) ترقية مرافق غسل الملح وتنقيته ؛ (د) حماية الأرواح من خلال إعادة بناء السدود البحرية.

٢٢- يتم تقدير الاحتياجات من الأدوات والمعدات الخاصة بأنشطة الغذاء مقابل العمل عادة أثناء علمية تقييم مقترحات المشاريع على مستوى المقاطعة، كما يتم وضع الخطط لتوزيع هذه المواد غير الغذائية بالتشاور مع الحكومة بهدف ترقية الأداء في تنفيذ مشروعات الغذاء مقابل العمل. ولكن البعثة لاحظت أنه على الرغم من الاستفادة من المواد غير الغذائية المتبقية من عملية الطوارئ ٥٩٥٩، إلا أنه لم توزع معدات جديدة في هذه المرحلة نظرا للتأخير في عمليات المشتريات.

٢٣- عقدت حلقة عمل واحدة على المستوى المركزي في بيونغيانغ وعشر حلقات أخرى في تسع من عواصم الأقاليم بهدف تعزيز فهم المسؤولين الحكوميين لعملية تحديد وإعداد وتنفيذ المشروعات. وتتلخص الأهداف الرئيسية لحلقات العمل هذه في الآتي : (أ) التخطيط لنوع مشاريع الغذاء مقابل العمل التي يمكن أن يكتب لها البقاء والاستمرار؛ (ب) تعزيز الوعي بالمسؤوليات والالتزام بالبرنامج،وترقية التفاهم المشترك بين **البرنامج** والنظراء من الموظفين؛ (ج) ترقية المهارات بغية تنفيذ مشروعات الغذاء مقابل العمل بقدر أكبر من الفعالية. ويبدو أن حلقات العمل لها أهمية كبيرة في تحسين تنفيذ مشروعات الغذاء مقابل العمل.

تحديد المستفيدين

٢٤- في هذه الأوقات التي يكاد أن يكون فيها النقص في الأغذية شيئا لا مفر منه، يكتسب التوجيه الشامل للمساعدات إلى المؤسسات المستفيدة الكثير من الفعالية في المحافظة على الوضع التغذوي أو تحسينه لأن مسألة الوصول إلى أكثر الناس معاناة من انعدام الأمن الغذائي تصبح أقل أهمية في هذه الحالة. ولكن البعثة لاحظت أنه من غير الممكن التأكد من كفاءة الترتيبات القائمة فيما يتعلق بالوصول إلى المرضى وأولئك الذين يعانون من سوء التغذية أي أولئك الذين قد يصعب عليهم الوصول إلى المؤسسات المحددة.

٢٥- واستهدفت المدارس نتيجة لما توافر من أدلة على انتشار سوء التغذية وسط أطفال المدارس في المرحلتين الابتدائية والثانوية والمعدلات العالية للتغيب ذات الصلة، خاصة أثناء الموسم الذي تشح فيه الأغذية. ونظرا لأن مجموعة الأطفال في هذه السن ليست أكثر المجموعات ضعفا من الناحية التغذوية، تصبح التغذية الشاملة لهذه المجموعة بهدف خفض سوء التغذية الحاد أو المزمن شيئا لا يعتمد على المبادئ التغذوية المقبولة ولا يعتبر في العادة عملا يتسم بالكفاءة. ولكن ربما كان هناك مبرر لذلك في هذه الحالة نظرا لظروف الطوارئ،خاصة وأن التوزيع لهذه المجموعات تركز في الموسم الذي تشح فيه الأغذية. ولقد ارتبط تحديد المستفيدين بالتصدي للمشاكل التي تنشأ عن ظروف الهشاشة الموسمية، ومن المرجح أن يكون ذلك قد ساهم بصورة إيجابية في تحسين الوضع التغذوي للأطفال والأمن الغذائي لأسرهم. أما فعالية توجيه المساعدات للمستشفيات فهي أمر مشكوك فيه إذ يبدو أن المدخلات الحاسمة، مثل الإمدادات الطبية ومرافق الطهي غير كافية.

٢٦- ويعتبر تحديد الحوامل والمرضعات كمجموعة مستفيدة ممارسة تقليدية في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ونتيجة لذلك، يصبح استخدام المستوصفات لتحديد المستفيدات عملا فعالا يتسم بالكفاءة نظرا لأن جميع الحوامل والمرضعات يذهبن للمستوصفات. أما معايير تحديد المسنين فهي تبدو فعالة أيضا، خاصة فيما يتعلق بالمبررات إذ يتم تحديد المستفيدين في هذه الحالة على أساس الإقامة في المناطق الحضرية وانعدام فرص الوصول إلى بساتين زراعة الخضر وعدم توافر الدعم من الأقارب. ولكن ليس بالإمكان القيام بتقييم كامل الآن لأن تحديد المسنين كمستفيدين لم يبدأ إلا قبل فترة قصيرة نسبيا.

٢٧- لقد ظل هناك منسق رسمي لقضايا تمايز الجنسين في المكتب القطري **للبرنامج** منذ عام ١٩٩٨، كما ضمنت اعتبارات تمايز الجنسين في عملية الطوارئ ٥٩٥٩ (التوسع الأول). ولقد توفر لالتزامات **البرنامج** تجاه النساء المزيد من الدعم في النصف الثاني من عام ١٩٩٩عندما عهد بوظيفة منسق قضايا تمايز الجنسين إلى موظف من موظفي البرامج وقامت استشارة خاصة باستعراض جميع البرامج والأنشطة من منظور تمايز الجنسين. وتهدف أول خطة عمل لقضايا تمايز الجنسين، صيغت في فبراير/شباط ٢٠٠٠، إلى تضمين بعد يتعلق بقضايا الجنسين في كل مرحلة من مراحل البرامج. ولقد برهنت البيانات الخاصة بقضايا تمايز الجنسين، التي جمع قدر لا بأس به منها خلال السنوات الماضية، على فائدتها في صياغة الأنشطة، والأهداف، ومؤشرات النتائج في خطة عمل قضايا الجنسين.

٢٨- تصل نسبة الإناث المنتفعات من أنشطة تغذية المجموعات الضعيفة إلى ٥٥ في المائة كما تسجل مشاركة النساء في إدارة الأغذية معدلات عالية. ونظرا لانتشار النقص في الأغذية على نطاق واسع في البلد، تركزت الجهود في البداية على التصدي لاحتياجات جميع المجموعات الضعيفة. ثم بدأ العمل في عام ١٩٩٨ بسياسة تستهدف النساء تحديدا. وتقترح خطة عمل قضايا تمايز الجنسين عدة استراتيجيات ترمي بشكل لا غموض فيه إلى تيسير حصول النساء على الموارد، بما في ذلك مشروعات الغذاء مقابل العمل صغيرة النطاق. وفي الأنشطة الجارية لمشروعات الغذاء مقابل العمل، تعزز السياسات المتعلقة بقضايا الجنسين من خلال دعم مشروعات تجريبية تديرها النساء مع وضع معايير خاصة بالعمل بالنسبة للنساء، وباستعراض احتياجات النساء من المواد غير الغذائية، ومن خلال زيادة في مستوى الموارد التي تخصص للمشاريع المدارة بواسطة النساء.

الرصد والإمداد

٢٩- يعود تاريخ نظم الرصد التي استخدمها **البرنامج** في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية إلى فترة اتسمت فيها معرفة وفهم **البرنامج** والحكومة لنهج بعضهما وإجراءات الرصد التي يتبعها كل واحد منهما بالمحدودية الشديدة. وفي

غياب هذا الفهم المتبادل، اضطر **البرنامج** لاستحداث إجراءات للرصد خاصة به وتوسيعها حتى يتمكن من إبلاغ مجلسه التنفيذي عن الضمانات فيما يتعلق بفاعلية برنامج الطوارئ.

٣٠- ولقد أعد **البرنامج** خلال الأربع سنوات الماضية قوائم حصر لكل واحد من المكونات الثمانية للعملية تشتمل على أدق التفاصيل. وتم التوصل إلى اتفاق مع الحكومة في ذات الفترة بزيادة عدد الموظفين الدوليين من ثلاثة في عام ١٩٩٥ إلى ٤٦ في الوقت الحالي. ويعمل ٢٥ من هؤلاء الموظفين الدوليين كموظفين للطوارئ يشاركون في الجانب البرامجي ويقضون جزء كبيرا من وقتهم في المكاتب الفرعية خارج بيونغيانغ حيث يقومون بزيارة الأسر، والمؤسسات، ومراكز التوزيع العامة، ومواقع أنشطة الغذاء مقابل العمل.

٣١- ولقد حدثت تغييرات هامة في الطريقة التي يعمل بها البرنامج والحكومة سويا منذ أن بدأت العمليات في عام ١٩٩٥. ولم تعد فرص الوصول على المستوى الجغرافي تمثل مشكلة، كما كان عليه الحال قبل عامين، بعد أن أصبح من الممكن بالنسبة للموظفين الدوليين السفر إلى ثلاثة أرباع المقاطعات، ولكن تظل هذه القضية واحدة من القضايا الهامة. وأصبح بإمكان الموظفين الدوليين الآن السفر بالسيارات عوضا عن القطار كما تم فتح خمسة مكاتب فرعية جديدة يقيم من يعملون فيها في مواقع هذه المكاتب. ولقد تحسنت الاتصالات الهاتفية إلى درجة عظيمة ولكن لا تزال هناك بعض المشاكل. وزاد عدد الزيارات الميدانية التي يضطلع خلالها بالمعاينات مع الأسر بشكل ملحوظ. ولكن تظل هناك، رغم ما أحرز من تقدم، بعض المسائل الهامة المتعلقة بالرصد، مثل حصول **البرنامج** على قائمة بأسماء المؤسسات المستفيدة، التي تحتاج إلى حل.

٣٢- وفيما يتعلق بالرصد المشترك للأنشطة من قبل **البرنامج** واللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات، تغير الوضع كثيرا بعد إنشاء مكاتب **البرنامج** الفرعية. ويقوم موظفو اللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات بمصاحبة موظفي التقييم في **البرنامج** ممن يعملون في هذه المكاتب الفرعية في كل زياراتهم للمشروعات، كما يتقاسم موظفو التقييم هؤلاء ما يتوصلون إليه من استنتاجات في اجتماعات أسبوعية تعقد مع موظفين مع اللجنة في الأقاليم. ويعقد المدير القطري **للبرنامج** على المستوى المركزي اجتماعات أسبوعية مع اللجنة يتم فيها تقاسم الاستنتاجات.

٣٣- وكثيرا ما تخضع البيانات التي تجمع من خلال نظم الرصد الرسمية التي يستخدمها **البرنامج** للتحليل ويعود السبب في ذلك إلى طائفة من الأسباب الثقافية والأيدلوجية. وتكتسب الانطباعات التي يخرج بها موظفو **البرنامج** في الميدان عن الوضع الذي يواجهه البلد والناس أهمية أكبر في هذا الوقت. ومجموع هذه الانطباعات مهم **للبرنامج** إذ أنه يمكنه من القيام باستعراض تقديره للاحتياجات، وتقديم مقترحات لتعزيز فعالية الأنشطة، وتوفير كل ما تتطلبه المساءلة من معلومات للمجلس التنفيذي بغية ضمان استمرار دعم المجتمع الدولي الإنساني.

٣٤- تعتبر عملية جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية استثنائية ليس فيما يتعلق بحجمها فحسب ولكن أيضا بترتيبات الإمداد بالنسبة **للبرنامج** التي تقتصر، حسب ما جاء في اتفاق مع الحكومة، على العمليات في الموانئ والشحن عن طريق السكك الحديدية عبر الصين. ويصل الجزء الأكبر من السلع عن طريق البحر في شكل شحنات غير معبأة تتم تعبئتها في أكياس في الموانئ. ويتولى **البرنامج** مسؤولية التفريغ والتعبئة في الأكياس بواسطة مقاولين. وتتمثل المسؤوليات الرئيسية **للبرنامج** في التخطيط المسبق لعمليات الموانئ والتنسيق والرصد/الإشراف عليها. ويؤدي المستوى المنخفض للمعدات والمرافق التي تستخدم في الميناء مثل الرافعات، والرافعات المشعبة، والعربات المقطورة، والمستودعات إلى تعطيل عمليات المناولة. ولكن السبب الرئيسي للتأخير يعود إلى النقص في فرص النقل السريع من الموانئ نتيجة للنقص في عربات السكك الحديدية، والمراكب، والشاحنات. ويقود هذا إلى خفض قدرات المناولة اليومية إلى مستوى أدنى مما يمكن تحقيقه. ولكن لم يبلغ عن أي خسائر في السلع.

٣٥- هناك من الأدلة ما يؤكد تحسن الإمدادات خلال السنوات القليلة الماضية. وتعتبر مساهمة الحكومة الكبيرة عاملا رئيسيا في هذا التحسن ؛ فلقد اضطلعت، وبكفاءة، بجمع عمليات الترحيل والتوزيع الداخلية وبالترتيبات الإمدادية الأخرى على الرغم من التحدي الذي واجهته بعض القطاعات الأساسية مثل النقل والطاقة. ولكن هناك مجالات رئيسية يتسع المجال فيها للمزيد من التقدم وهي : (أ) رفع كفاية المركبات المخصصة لنقل المعونة الغذائية (تتسبب بعض عربات السكك الحديدية والمراكب المحلية،نسبة لتدني مستواها، في الكثير من الضرر للسلع التي تعبأ في الأكياس)؛ (ب) تحسين عملية مناولة المعونة الغذائية وتخزينها وفقا للمشورة التي يقدمها **البرنامج**. وخلقت المصاعب في إدارة خط الإمداد، التي تنشأ عن عدم التوافق بين خطط **البرنامج** والجهات المانحة في مجال توفير الموارد، مشكلة رئيسية في الإمداد مما قاد إلى التكدس، والتأخير، والتكاليف الإضافية ومشاكل التخزين.

٣٦- وفي محاولة لإدارة معدل تسليم الأغذية بشكل أفضل والتغلب على مشاكل التخزين في الموانئ، استكشف **البرنامج** خيارات بديلة داخل البلد ولكنه لم يتمكن من تحديد حل بعد. وتدرس الآن استراتيجيات أخرى للتسليم.

الجوانب المؤسسية وتعيين الموظفين

٣٧- لقد ظل **البرنامج** يعمل لمدة أربعة أعوام مع اللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات، وهي لجنة مؤقتة تضم ممثلين لوزارة الخارجية ووزارات أخرى، بوصفها نظيره الرئيسي. ولقد استغرق بناء فهم متبادل بين **البرنامج** واللجنة بعض الوقت. وكان للزيادة المضطردة والمتعمدة في معرفة **البرنامج** واللجنة ببعضهما وقبول كل منهما لمواقف وإجراءات الآخر خلال العامين الأخيرين دور حاسم في خلق علاقة عمل بناءة في الحاضر هي أفضل كثيرا عما كانت عليه في الماضي. لقد تم تبني الهيكل المركزي للجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات على مستوى المقاطعات والأقاليم وهذا يعزز الفرصة، عقب إنشاء البرنامج لخمسة مكاتب فرعية، لبناء فهم مشترك على مستوى الميدان.

٣٨- لقد لعبت مساهمات الحكومة في توفير الموظفين الفنيين والمواد غير الغذائية دورا أساسيا في نجاح أنشطة الغذاء مقابل العمل. كما لعب توفير اليد العاملة والطاقة لمعالجة الأغذية المقواة محليا دورا حاسما في خطط البرنامج لإعمار عدد من المصانع غير المستعملة. ولابد من الإشادة هنا بجهود الحكومة في توفير الطاقة لمعالجة الأغذية محليا على الرغم من النقص الخطير في زيت الوقود.

٣٩- شهد العامان الأخيران زيادة كبيرة للغاية في حجم التنسيق والتعاون فيما بين الوكالات. ولعب منسق الأمم المتحدة للشؤون الإنسانية الجديد، الذي يشغل أيضا وظيفة الممثل المقيم للأمم المتحدة، وممثل **البرنامج**، والممثل المقيم لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دورا قياديا فعالا للغاية في هذا المجال كما نجح في تشجيع الوكالات المختلفة على النظر إلى نفسها كجزء من نظام متكامل للأمم المتحدة في جمهورية كوريا الديمقراطية.

٤٠- أنشئت الوحدة المختصة بالاتصالات المتبادلة بشأن المعونة الغذائية في مكتب **البرنامج** بيونغيانغ بعد فترة وجيزة من بداية العمليات في عام ١٩٩٥ لمساعدة المنظمات غير الحكومية التي ليس لها من يمثلها في جمهورية كوريا الديمقراطية في مجال برمجة الأغذية والمساعدات الإنسانية الأخرى. وبرهنت الوحدة على فائدتها كقناة لتلك المنظمات غير الحكومية التي ليس لها، لأسباب مختلفة، موظفين في جمهورية كوريا الديمقراطية. ولقد يسرت اللجنة منذ قيامها استلام وتوزيع ما قيمته ٣٧,٥ مليون دولار من الأغذية والمساعدات الأخرى. وقدرت الشحنات من خلال الوحدة في عامي ١٩٩٨ - ١٩٩٩ بـ ١١ مليون دولار و٩,٩ مليون دولار على التوالي.

٤١- لقد تأثر التعاون بين **البرنامج** والشركاء من المنظمات غير الحكومية، علاوة على بيئة العمل لجميع الوكالات الإنسانية، سلبا بين الحين والآخر برحيل بعض المنظمات غير الحكومية من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية، وهو رحيل حظى بتغطية إعلامية واسعة. وعموما، قامت قرارات الرحيل هذه على الإيمان بمعايير محددة في مجال مساعدات الإغاثة **أو** الإنعاش. ولكن قامت وكالات الأمم المتحدة الخمس و١٧ منظمة من المنظمات غير الحكومية واثنتان من الوكالات المانحة العاملة في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بإصدار بيان يعبر عن ما اتفقت عليه هذه الوكالات والمنظمات من آراء حول المباد ئ والمعايير الإنسانية التي ينبغي أن تتبع والتي لاتزال الغالبية من هذه المنظمات تعمل على هديها في البلد.

٤٢- تساءلت البعثة عن أسباب عدم تحويل عملية الطوارئ، بعد أربع سنوات من بدء العمل بها، إلى عملية للإغاثة الممتدة والإنعاش وفقا لسياسة المجلس التنفيذي التي تتطلب إنجاز هذا الانتقال بصورة عادية في سنتين. وقد تكون سياسات توفير الموارد التي تبعتها الجهات المانحة هي السبب الرئيسي وراء هذا القرار. ولكن على الرغم من استمرار عملية الطوارئ لمدة أطول من المعتاد، اغتنم المكتب القطري الفرصة للاستفادة من هذه التجربة وهو يستطيع الآن توفير نوع الاهتمام بالتخطيط الاستراتيجي الذي يمثل عادة الفرق الحرج في التصميم بين عمليات الطوارئ وعمليات الإغاثة الممتدة والإنعاش. وأجاز المجلس التنفيذي عملية إغاثة ممتدة وإنعاش تجريبية (جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية ٦١٥٧) في أكتوبر/تشرين الأول ١٩٩٩. ولكن الأمانة أوضحت في دورة المجلس التنفيذي العادية الأولى لعام ٢٠٠٠ أن مذكرة التفاهم المتعلقة بهذه العملية لم توقع بعد بواسطة حكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية و**البرنامج**، وأن اهتمام الحكومة ينصب في المكان الأول على العدد الإضافي المطلوب من الموظفين لعملية الإغاثة الممتدة والإنعاش هذه.

٤٣- من المعروف جيدا أن قوة أي منظمة تكمن في موظفيها. ونظرا لأن التزام الموظفين وأدائهم يعتمدان إلى درجة كبيرة على البيئة التي يعملون فيها، تكتسب ظروف عمل موظفي **البرنامج** الدوليين والمحليين أولوية قصوى بالنسبة لإدارة مكتب **البرنامج** في بيونغيانغ. لقد أصبحت الظروف المعيشية للأجانب في كثير من جوانبها أكثر سهولة في السنوات الأخيرة رغم أن الانفصال عن الأسرة، والتوافر المحدود لأماكن السكن للموظفين الجدد، والحاجة إلى الدعم الطبي ومرافق الإخلاء الطبي لا تزال تشكل بعض المشاكل. وعلاوة على ذلك،يواجه الموظفون الذين يعملون في المكاتب الفرعية في الميدان إحساسا قاسيا بالعزلة وبفقدان الحرية الشخصية، وفي كثير من الأحيان أيضا بالنقص في التدفئة والأغذية والماء الصالح للشرب.

٤٤- لقد اتخذ **البرنامج** في السنوات الأخيرة عددا من الخطوات للتغلب على العزلة النسبية التي يعاني منها الموظفون الدوليون أثناء قيامهم بالمهام التي توكل إليهم، فقد عزز التوجيه الذي يوفر للموظفين الجدد وأنجزت عدة تغييرات إيجابية مثل زيادة عدد فترات الراحة والإبلال من ضغوط العمل والحياة، وتشجيع الموظفين على الانخراط في برنامج للأنشطة الرياضية والترفيهية، وإنشاء نظام يوفر الموظفون من خلاله الدعم لبعضهم البعض. ومع ذلك، يبدو أن الإدارة العليا للبرنامج القطري تواجه، فيما يتعلق بالروح المعنوية للموظفين،ضغوطا كبيرة في مجال الإدارة عموما وإدارة شؤون الأفراد على وجه الخصوص.

٤٥- وبالإضافة إلى مهامه الرئيسية المتعلقة بتوفير الدعم في مجالات المشتريات، والإمداد، والعلاقات مع أجهزة الإعلام، يوفر مكتب **البرنامج** في بكين دعما مقدرا لموظفي **البرنامج** الذين يعملون في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية. وتشمل هذه المساعدات الترتيبات المتعلقة بالراحة والإبلال من ضغوط العمل والحياة، وتوفير الدعم للموظفين

الذين يحتاجون للعناية الطبية، والمساعدة في عدد لا يستهان به من المسائل العملية التي لا تتوافر الإمكانات للتصدي لها في محطات عمل الموظفين.

٤٦- أما فيما يتعلق بزيادة عدد الموظفات الدوليات، فقد أحرز **البرنامج** تقدما كبيرا في هذا المجال إذا ارتفع العدد من ٣٤ في المائة عام ١٩٩٩ إلى ٤٣ في المائة ابتداء من مارس/آذار ٢٠٠٠. ولكن يظل عدد النساء في المواقع الإدارية الوسيطة والعليا محدود وغير متكافئ مع الزيادة في المواقع الأخرى خاصة في الجانب البرنامجي. وعلى الرغم من أن أكثر من نصف الموظفين في هذه الوحدة حاليا نساء، تحتل واحدة منهن فقط موقعا إداريا.

التوصيات

تغذية المجموعات الضعيفة

٤٧- هناك حاجة للتفكير في الطرق الكفيلة بجعل إجراءات تحديد المستفيدين أكثر بساطة من غير أن يؤدي ذلك إلى تقويض الهدف الرامي إلى المحافظة على الاستقرار التغذوي أو تعزيزه. إن إجراءات تحديد المستفيدين المبسطة قد لا تقود إلى زيادة الكفاءة فحسب ولكنها قد تيسر العمل بنظام معقد للرصد في هذا المشروع. وينبغي على **البرنامج** أن ينظر في مقابلة الاحتياجات التغذوية الإضافية للحوامل والمرضعات،والأطفال دون سن الخامسة، مع التركيز بشكل خاص على الأطفال تحت سن الثانية وذلك من خلال نظام شامل للتوزيع تشارك فيه المستوصفات الصحية ويشمل التوزيع للنساء. وكما هو الحال في الأماكن الأخرى، سيوصى باستخدام سلعة خليط الذرة والصويا للمجموعتين. وإذا برهن مثل هذا النظام على فعاليته، وتوفر الوقت الكافي لإنشائه، فسيؤدي ذلك إلى زيادة الاهتمام بالعوامل الصحية. وبمرور الزمن، قد يقود هذا النظام إلى التخلي عن توفير خليط الذرة والصويا لدور الحضانة ويمهد الطريق لتوحيد الحصص المكونة من الحبوب وزيت الطعام والبقول في دور الحضانة ورياض الأطفال.

٤٨- ليس هناك من مبرر لتوزيع الأغذية على المستشفيات إلا إذا كان هناك ضمان لحصول المرضى على العلاج المناسب من خلال توافر الأدوية والمعدات والمواد الأخرى ووجود مرافق الطهي المناسبة. ولهذا السبب ينبغي تحديد المستشفيات على أساس النظر إلى كل مستشفى على حده للتأكد من أنها تستوفي الشروط للحصول على المساعدات. وهناك من الأسباب ما يشجع **البرنامج** على استكشاف إمكانيات المساهمة في إعمار المستشفيات من خلال أنشطة الغذاء مقابل العمل. ويوصي بمساهمة جميع الجهات المعنية في الاضطلاع بتقديرات مشتركة للاحتياجات نظرا للحجم الضخم المطلوب من المتطلبات غير الغذائية.

٤٩- وحتى يتسنى زيادة تأثير المعالجة المحلية للأغذية المخلوطة إلى أقصى درجة، ينبغي تكثيف الجهود لتعزيز الوعي فيما يتعلق باستخدام هذه الأغذية وجودتها من الناحية التغذوية وتوسيع هذه الجهود لتشمل المستوصفات الصحية وغيرها. وتقر البعثة بقيمة المبادرات المحلية في مجال الإنتاج ومساهمتها في تعزيز علاقة **البرنامج** البناءة مع الحكومة ولكنها ترى أن هناك حاجة أيضا لرصد جدوى السلع المصنعة محليا وفعاليتها على مستوى التكاليف بشكل دقيق. وينبغي أن يضطلع باستعراض في عام ٢٠٠٢ للإنجازات في مجال إنتاج الأغذية المخلوطة (البسكويت والمكرونة المرققة) بما في ذلك فعاليتها في الوصول إلى المستفيدين المستهدفين ومقابلة احتياجاتهم.

أنشطة الغذاء مقابل العمل

٥٠- وفى عام ١٩٩٩، تم الاتفاق مع الحكومة خلال الموسم التي تشح فيه الأغذية على تحديد المستفيدين في شمال شرق البلاد على أساس جغرافي. ونظرا لان **البرنامج** ليس في وضع يمكنه من الاستجابة لجميع الطلبات التي تقدم للاستفادة من مشروعات الغذاء مقابل العمل، ينبغي أن يشرع في عملية مماثلة لترتيب الأولويات ترتكز على الهشاشة والمعايير الفنية. وتوصى البعثة بأن تحدد الهشاشة النسبية للمقاطعات واحتياجاتها في مجال الإعمار بالتعاون الوثيق مع الحكومة (اللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات) لكي تتخذ القرارات حول أحقية المقاطعات في الأولوية فيما يتعلق بتنفيذ مشروعات الغذاء مقابل العمل.

٥١- ونظرا لأهمية اتباع نهج إطاري في البرمجة يعتمد على المعايير الفنية لتوجيه عملية تحديد واختيار المشروعات،توصى البعثة بتقوية لجنة استعراض المشروعات. وينبغي أن تتاح فرصة المشاركة في أعمال هذه اللجنة للخبراء المحليين كما ينبغي دعوة أحد الفنيين المعنيين بالرصد في برنامج الإنعاش الزراعي وحماية البيئة للمشاركة في أعمال اللجنة حتى يتسنى تحقيق التنسيق مع البرنامج. أما المساعدات الفنية من منظمة الزراعة والأغذية (الهندسة المدنية، الحراجة، علم الزراعة) المشار إليها في عملية الإغاثة الممتدة والإنعاش التجريبية فيتعين أن تستخدم في كل مشروعات الغذاء مقابل العمل/اللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات حتى يتسنى دعم واستعراض أنشطة المشروعات. هناك حاجة أيضا لتشجيع التعاون مع المنظمات غير الحكومية وغيرها من الجهات التي تمتلك الخبرة الفنية المناسبة. وعلاوة على ذلك، ينبغي تحقيق المزيد من التوسع في المشروعات التي ترتكز على التعاون مثل مشروع إعمار الملاحات العامة في ناميانج الذي يشترك في الاضطلاع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة اليونيسيف، **والبرنامج**، واللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات.

٥٢- ويقوم موظفو اللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات، من خلال مشاركتهم اليومية في تنفيذ مشاريع الغذاء مقابل العمل، برصد هذه المشروعات. ويشترك **البرنامج** واللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات على المستوى الإقليمي أيضا في القيام بزيارات مشاريع الغذاء مقابل العمل. وبالإضافة إلى حلقات العمل التي نظمت بالفعل، ينبغي على **البرنامج** ترتيب الجولات الدراسية لموظفيه وموظفي تنفيذ المشروعات الذين يتبعون للمقاطعات والأقاليم.

٥٣- وفي أوقات الذروة التي تشهد حصاد محصول وزراعة محصول آخر في ذات الوقت نتيجة للظروف المناخية القاسية في البلد، هناك عادة نقص في الأيدي العاملة لتلبية احتياجات المزارع. وتوصي البعثة بمواصلة إيلاء الاهتمام لبرمجة مشروعات الغذاء مقابل العمل بحيث لا تجذب العمالة بعيدا عن الأنشطة الزراعية الأساسية، خاصة في الوقت الذي يشتد فيه الطلب على عمال التعاونيات. وتوصي البعثة أيضا باتباع نهج أكثر شمولية إذ ينبغي، على سبيل المثال، ألا يقتصر تدخل يقوم به **البرنامج** على إزالة الطمي من خزان ما بل يجب أن تصاحب ذلك تدابير للتربة والماء تتيح إدارة خطوط توزع المياه بصورة متكاملة. أما في حالة المشروعات الأكبر، فينبغي الاضطلاع بتحليل مفصل لتكاليفها وفوائدها في ضوء الأسباب التي أدت لاختيارها. وأخيرا، توصي البعثة بأن يقوم **البرنامج** والحكومة باتخاذ تدابير لتيسير شراء البنود غير الغذائية بغية توفير الإمدادات للمستفيدين قبل أن يبدأ تنفيذ مشروع معين على المستوى المادي.

٥٤- اضطلع منذ ديسمبر/كانون الأول ١٩٩٥ بخمس مراحل من علميات الطوارئ داخل جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وتزامنت زيارة البعثة (أبريل/نيسان ٢٠٠٠) مع تأخير في الموعد المحدد للشروع في تنفيذ عملية تجريبية للإغاثة الممتدة و الإنعاش، كما تزامنت الزيارة مع الإعداد للمرحلة السادسة من علمية الطوارئ. وتم إدماج التوجه الجديد في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية الرامي إلى التركيز بصورة اكبر على أنشطة الغذاء مقابل العمل في

العملية التجريبية للإغاثة الممتدة و الإنعاش. وتوصي البعثة بأن يستمر هذا الانتقال من الإغاثة إلى الأنشطة القائمة على الإنعاش، إذ لم يتسنى تعزيزه بدرجة كبيرة، من غير اعتبار للفئة التي تنتمي إليها العملية.

٥٥- وبالرغم من الزيادة في مشاركة النساء في أنشطة الغذاء مقابل العمل، هناك حاجة لأن تشارك النساء بصورة أكبر كقائدات للأفرقة ومديرات للمشاريع ويمكن تحقيق ذلك، على سبيل المثال، بتحديد أهداف لعدد النساء المشاركات في حلقات العمل الخاصة بأنشطة الغذاء مقابل العمل. وينبغي على **البرنامج** أن يسعى أيضا لزيادة مشاركة الموظفات في تحديد وصياغة وتنفيذ المشروعات وتشجيعهن لتحديد مشروعات تعود بالفائدة على النساء على وجه التخصيص في الأجل الطويل.

الرصد والتقييم

٥٦- على الرغم من التقدم الكبير المحرز في وضع نظم الرصد، توصي بعثة التقييم بالآتي : (أ) ينبغي على **البرنامج** أن يحدد بوضوح استراتيجيته للرصد على الأجل المتوسط أثناء انتقاله إلى المرحلة السادسة من مراحل عملية الطوارئ ؛ (ب) ينبغي على **البرنامج** واللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات ترشيد وتبسيط المجموعة المعقدة من قوائم المراجعة التي يستخدمها **البرنامج** في الرصد حتى يتمكن موظفو الطوارئ من القيام بعمليات الرصد بفعالية اكبر وتوفير الدعم للبرامج؛ (ج) يبدأ **البرنامج** العمل مع الحكومة لتحديد نظم الرصد الخاصة بحكومة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي يمكن أن يتفق على استخدامها عوضا عن نظم الرصد التي وضعها **البرنامج** مثل نظام الرصد القائم على مذكرات التسليم.

٥٧- ويتمثل الهدف الأساسي الذي ترمي إليه هذه التوصيات في حث الحكومة و**البرنامج** على مواصلة العمل لبناء مستوى من الثقة في نظم الرصد التي تستخدم يرضى طموحات الحكومة **والبرنامج** والمجلس التنفيذي **للبرنامج**. وتحث البعثة جميع الأطراف على النظر إلى مسألة تطوير طرق مناسبة للرصد في إطار رؤية طويلة الأجل عوضا عن الاهتمام بالتفاصيل الصغيرة على الأجل القصير.

٥٨- وليس من الممكن تقدير أثر عمليات **البرنامج** للطوارئ بشكل قاطع، فالتقديرات في هذه الحالة هي بالضرورة ظرفية وتندرج تحت ما يحكيه الناس من حكايات أكثر من استنادها على المؤشرات. وكما سبق القول، فإن الهدف الأول للتدخل الذي قام به **البرنامج** في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية هو الحيلولة دون تحول النقص في الأغذية إلى مجاعة. ولقد تم تحقيق هذا الهدف إلى حد ما إذ لم ينشأ وضع تنتشر فيه المجاعة. فوضع الأغذية قد تحسن بلا شك ومن المرجح أن ينسب هذا التحسن، في ضوء حجم الأغذية التي وفرها **البرنامج**، إلى تدخلات **البرنامج**. وعلى الرغم من مساهمة استراتيجيات التصدي التي استخدمت على نطاق واسع (ومنها الاعتماد على بساتين الخضر، وقيام الأسر بتربية الحيوانات الصغيرة،وجمع الفطر والنباتات البحرية والأغذية البرية،وإنتاج الأغذية البديلة) في تخفيف وطأة الجوع، إلا أنه من الصعب قياس الأثر الذي أحدثته. ويوفر نظام المسح التغذوي الذي أدخل، إذا ما استخدم بشكل منتظم، فكرة عامة عن التغييرات في الوضع التغذوي ولكنه لا يستطيع ربط هذه التغييرات مباشرة بمساعدات **البرنامج**. ولقد بذلت جهود واسعة في إطار منظومة الأمم المتحدة لإقناع الحكومة بأهمية مثل هذه المسوحات. وينبغي على **البرنامج** استكشاف إمكانات الاضطلاع بمسوحات للمتابعة تحت مظلة نظام منظمة اليونيسيف العالمي متعدد المؤشرات للمراقبة.

الجوانب المؤسسية وتلك المتعلقة بالموظفين

٥٩- يبدو أن عملية النداء الموحد ليست فعالة كما يتوقع لها أن تكون نظرا للتفاوت في الوقت بين العام المالي للحكومة، وإصدار النداء الموحد، وعملية البرنامج للطوارئ. وينبغي أن يتم التنسيق بين عمليتي النداء الموحد ونداء **البرنامج** حتى يتسنى زيادة فعالية كل من القناتين في مجالي المناصرة لجمهورية كوريا الديمقراطية وجذب المساعدات الإنسانية إليها.

٦٠- ينبغي أن يواصل **البرنامج** توسيع جهوده للاضطلاع بمبادرات ترتكز على التعاون مع شركائه في منظومة الأمم المتحدة ووسط المنظمات غير الحكومية. ومع زيادة تركيز تدخلات **البرنامج** على الإنعاش، زادت مشاركة الخبراء الفنيين لحكومة كوريا الديمقراطية الشعبية في مجالات توزيع الأغذية، والصحة العامة، والتعليم، والزراعة وذلك على مستوى تخطيط وتنفيذ التدخلات المختلفة. وسيتطلب التحول المستمر نحو أنشطة الإنعاش المزيد من المشاركة من جانب هؤلاء الخبراء الفنيين وغيرهم من أجل تحقيق قدر أكبر من الفعالية.

٦١- تتمثل سياسة جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية التي تتبعها الحكومة حاليا في تكليف الموظفين الوطنيين للقيام بمهام محددة في مكتب **البرنامج** – اللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات. وبالرغم من التحسن في مستوى الموظفين المكلفين بالعمل في المكتب، إلا أن الفترات التي يقضونها كانت قصيرة للحد الذي لا يسمح لهم بالتعرف على العمل في المكتب بصورة مرضية. ولم تتجاوز الكثير من فترات التكليف هذه سنة واحدة بينما لا يكاد عدد الفترات التي عمل فيها الموظفون لسنتين أو أكثر يذكر. وإذا ما تقرر تكليف الموظفين الوطنيين بالعمل في المكتب على أساس تجريبي وبعد التشاور بين اللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات و**البرنامج**، فسيعود ذلك بمزايا كثيرة على اللجنة و**البرنامج** معا. و علاوة على ذلك، من الضروري أن يعكس التفاهم بين **البرنامج** واللجنة بوضوح مسؤولية **البرنامج** على المستوى الإداري عن جميع الموظفين، دوليين ووطنيين، إذا ما أريد لمكتب **البرنامج** أن يعمل بكفاءة.

٦٢- ونظرا لأهمية بناء تفاهم بين الموظفين الجدد ومضيفيهم من جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية على وجه السرعة، يصبح من الضروري إتاحة الفرصة للموظفين الوطنيين للاختيار فيما يتعلق بقبول التكليف للعمل مع اللجنة المختصة بالإعمار بعد كارثة الفيضانات. ويمكن أيضا النظر في إمكانية جعل مسؤوليات موظفي الطوارئ أكثر تنوعا وذلك بالبناء إذا أمكن على مفهوم "جهة التنسيق" وتوسيعه.

٦٣- ينبغي أن يدار برنامج في حجم البرنامج الذي ينفذ في جمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية بمجموعة موظفين تشمل على الأقل نائبا للمدير القطري في درجة م٥ وعلاوة على ذلك، ومع الإقرار بأن أحد المهام الرئيسية للمديرين تتمثل في إدارة شؤون الأفراد، هناك أسباب جيدة جدا لأن تشمل مجموعة الإداريين في المواقع العليا موظفا مختصا في الدرجة م٤ يعنى بشؤون الموظفين في مكتب يضم ٤٦ موظفا دوليا، و٥٠ موظفا من الموظفين المحليين وفي بلد فريد كجمهورية كوريا الديمقراطية الشعبية وينبغي أن يتمكن المدير القطري من ممارسة مسؤولياته لتعيين الموظفين المحليين وتغيير مواقعهم داخل المكتب أو إجراء أي تغييرات يراها ضرورية في إطار المعايير المتفق عليها مع الحكومة.

الدروس والعبر العامة

٦٤- وفيما يتعلق ببرامج الغذاء للطوارئ هناك حاجة لوضع استراتيجية بسيطة لتحديد المستفيدين تركز على التغذية في بداية العملية. وينبغي أن يولي اهتمام خاص للاحتياجات والجدوى وفعالية التكاليف لمعالجة الأغذية محليا.

٦٥- وينبغي استخدام البيانات الموثوق بها كلما أمكن ذلك عند الاضطلاع بتقدير الأثر. وإذا توافرت مثل هذه البيانات أو لم تتوافر تظل الأدلة الظرفية وتلك التي تتدرج تحت ما يحكيه الناس من حكايات أيضا ذات قيمة. وينبغي أن تبدأ عملية تحديد المستفيدين على المستوى الجغرافي المستندة إلى الهشاشة في اقرب وقت ممكن بالتعاون الوثيق مع الحكومة.

٦٦- ويتعين أيضا إدماج أنشطة الإعمار في عمليات الطوارئ مع البرامج الإنمائية القائمة ما أمكن ذلك حتى تنتفع من التخطيط الإطاري الاستراتيجي والمساعدات الفنية. ومن أجل تحقيق الإنعاش المستدام وخفض الهشاشة، تفضل النهج الشاملة لإعادة بناء الأصول الإنتاجية. وينبغي العمل على تحقيق التعاون مع الشركاء في منظومة الأمم المتحدة ووسط المنظمات غير الحكومية بصورة منتظمة بغية رفع تأثير تدخلات **البرنامج** إلى حده الأعلى.

٦٧- وفي الحالات التي تتمتع فيها الحكومة بقدرات كبيرة، هناك حاجة لتحديد استراتيجية الرصد بالتعاون الوثيق مع الحكومة بغية تعزيز الفهم المشترك،كما ينبغي أن يرتكز ذلك على رؤية طويلة الأجل لتطوير البرامج. كما ينبغي أن يدار نظام الرصد بالاشتراك بين موظفي **البرنامج** و الفنيين المحليين.

الملحق

الجدول ١ : الإنجازات مقابل الأهداف

العملية الطارئة	فئات المستفيدين	عدد المستفيدين		الحصة الموزعة فعليا/الاحتياجات						
		الهدف[١]	العدد الفعلي (نسبة مئوية)	الحبوب	البقول[٢]	زيت الطعام	خليط الذرة والصويا	البسكويت	السكر	المجموع
٥٩٥٩	الغذاء مقابل العمل	٣ × ٥٠٠ ٠٠٠	٧٥	٩٢	صفر	٠,٤				٨١
	تغذية المجموعات الضعيفة	٥ ٤٩٠ ٠٠٠	١١٠	١٨٧	٥١	٣١	٨٥		٢	١٠٨
المجموع		**٥ ٩٩٠ ٠٠٠**	**١٠٧**	**١٤١**	**٣٤**	**٢٤**	**٨٥**	**٢**	**٢**	**١٠٣**
		(٦ ٩٩٠ ٠٠٠)	(١٠٣)							
٥٩٥٩ (التوسع الأول)[٣]	الغذاء مقابل العمل	٣ × ٥٥٠ ٠٠٠	٩١	٤٠						٤٠
	تغذية المجموعات الضعيفة	٦ ٣٩٤ ٠٠٠	٩٤	٥٥	٨٨	٨٧	٦٢	٤	١٠	٥٢
المجموع		**٦ ٩٤٤ ٠٠٠**	**٩٤**	**٥٠**	**٨٨**	**٨٧**	**٦٢**	**٤**	**١٠**	**٥٠**
		(٨ ٠٤٤ ٠٠٠)	(٩٣)							

(١) بين الأقواس : يشمل أفراد الأسر الذين يعيلهم المشاركون في مشروع الغذاء مقابل العمل.

(٢) يشمل السمك المعلب.

(٣) إلى مارس / آذار ٢٠٠٠.

الجدول ٢: إنجازات مشروعات الغذاء مقابل العمل

نوع المشروع	العدد	عدد العمال	نسبة الإناث	المتوسط (أيام)	نسبة الموارد	الفوائد الأولية
عملية الطوارئ ٥٩٥٩(١٢ شهرا)						
إقامة السدود	١٤	٦٣ ١٠٩	٥٣	٧٣	١٩,٥	٩٥٠ ٩هكتارا من الأراضي المحمية
أعمال حفر	٣٥	١٩٤ ١١١	٥٣	٦٨	٥٣,٧	٢٠٥ ٢٢هكتارات من الأراضي المحمية
طرق ريفية	٣	٢٠ ٠٥٥	٥١	٥٩	٥,٤	١٩ كيلو مترا من الطرق تم تعبيدها
إعادة التشجير	٤	٢٩ ٥٧١	٥٠	٤٠	٤،٤	٤ ٥٧٠ هكتارا أعيد تشجيرها
خزانات	٢	١٣ ٤٥٢	٥٥	٦٣	٢	إمدادات المياه لحوالي ٠٠٠ ٩٥ أسرة
أراضي زراعية أعيد تعميرها	١	٢ ٧٣٢	٥٥	٩٠	١،١	٣٥٠ هكتارا من الأراضي المحمية
الملاحات العامة	٣	١٤ ٨٣٢	٤٥	١٠٥	٤,٩	إنتاج ٤٥٠ ١٥ طنا من الملح سنويا
التربة الفوقية	٢	٦ ٣٥٠	٧٠	٧٨	٢,٥	٣٤٤ هكتارا من الأراضي المستصلحة
برك سمكية	٣	١٠ ٧٣١	٥٠	٦٠	٣,٥	إنتاج ٢٦٦ طنا من الأسماك و٤٠ طنا من بلح البحر سنويا
مصنع	١	٢٢ ٠٩٢	٥٠	٩٠	٢,٩	إصلاح السقف وحماية المصنع من الفيضانات
المجموع	**٦٨**	**٣٧٧ ٠٣٥**	**٥٣**	**٧٣**	**١٠٠**	
عملية الطوارئ ٥٩٥٩(التوسع الأول) (٩أشهر اعتبارا من ٢ أبريل/نيسان ٢٠٠٠)						
إقامة السدود	٨	٣٩ ٩٩٩	٥٠	٥٢	٧,١٧	٤٤٥ ٢ هكتارا من الأراضي المحمية
أعمال حفر	٢٨	١٣٢ ٨٣٧	٤٩	٦١	٢٨,٨٣	٣١٥ ٨ هكتارا من الأراضي و٣١٥ ١٨ أسرة محمية
طرق ريفية	٥	٢٩ ١١٥	٧١	٥٤	٤,١٠	٣٢ كيلو متر من الطرق تم تعبيدها
إعادة التشجير	٢٤	٨٠ ٦١٥	٥٣	٣٢	٩,٢٢	٨٠٤ ٦هكتارات أعيد تشجيرها
خزانات	٣	٩ ٩٢٦	٧٥	٦٧	٢,٥٢	٤٢٠ ١٠ هكتارا تم ريها
أراضي زراعية أعيد تعميرها	١٢	٥٨ ٨٧١	٥٧	٦٢	١٤,٩١	١٦٨ ٥ هكتارا من الأراضي المستصلحة وإنتاج ٨٤٥ ٢٣ طنا من المحاصيل
الملاحات العامة	٢	٨ ٦٦٨	٥٣	٦٨	٢,٣٠	إنتاج ٩٦٥ ٤ طنا من الملح
التربة الفوقية	٨	٢٣ ٣٩٤	٥٣	٦٩	٥,١٢	١٠٠٨ هكتارات مستصلحة
برك السمكية	١٧	٧٥ ٥٥٨	٥٥	٦٥	١٦,٨٩	إنتاج ٢٠١ ٦ طن من الأسماك و٤,٥٦ مليون دوعة
قناة مائية	٧	٣٥ ٥٨٧	٥٠	٤٨	٦,٧٤	٤٣٤ ٨ هكتارا محمية وإنتاج ٥٩٨ ٢٤ طنا من المحاصيل
الحواجز البحرية	١	٣ ٩٢٠	٥٠	١٥٠	٢,٢٠	٨٠٠ ٨ هكتار محمية
المجموع	**١١٥**	**٤٩٨ ٤٩٠**	**٥٦**	**٦٦,٢**	**١٠٠**	